J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.4 (12): 2343 -2357, 2013

A COMPARATIVE ANALYSIS OF RETURN ON INVESTMENTS TO THE AGRICULTURAL SECTOR AND OTHER SECTORS OF THE EGYPTIAN ECONOMY

Mustafa, R. H. and Rehab A. M. E. S. Nada
Desert Research Center - Division of Economic and Social Studies

دراسة تحليلية مقارنة لعائد الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي والقطاعات الأخرى بالإقتصاد المصري

رأفت حسن مصطفي ورحاب عطية محمد الشربيني ندا
مركز بحوث الصحراء - شعبة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

الملخص

أن الاستثمارات من أهم الوسائل الهامة لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية والتي تتأثر بحجم الاستثمارات المتاحة ، حيث أنه بزيادة الاستثمارات كلما زادت مساهمتها في زيادة فرص العمل ولذا فإن مشكلة الدراسة تكمن في انخفاض الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مما اثر بشكل ملموس علي عدم قدرة القطاع لتحقيق معدلات التنمية المطلوبة منه وتهدف الدراسة الي معرفة تأثير عائد الاستثمار كأحد المعايير علي تحديد التوزيع القطاعي للاستثمار بالقطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى بالدولة والأهمية النسبية للاستثمارات وأمكن الحصول علي أهم النتائج بحيث بلغ متوسط استثمارات قطاع الزراعة خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠) نحو6662.83 مليون جنيه، حيث تبين أن استثمارات القطاع الزراعي قد بلغت أدناها عام ١٩٩٢/١٩٩٣ بنحو 2298.4 مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ بنحو 9593.5 مليون جنيه.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور استثمارات قطاع الزراعة في مصر تأكد إحصائيا معنوية النموذج . ومن خلال دراسة الأهمية النسبية لتطور استثمارات قطاع الزراعة فقد اتضح إنها ساهمت خلال متوسط فترة الدراسة بنحو ١٤.١% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات السلعية، حيث تبين أن الأهمية النسبية قد بلغت أدناها عام 2010/200 بنحو 5.53%، في حين وصلت أقصاها عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بنحو 31.53% .

وبدراسة عائد الجنيه المستثمر بالقطاعات الاقتصادية تبين التفاوت في متوسط معدلات العائد بين القطاعات السلعية وأن قطاع الزراعة احتل المرتبة الثانية في تحقيق أعلي متوسط عائد للجنيه المستثمر خلال فترة الدراسة ، وأن قطاع التشييد والبناء يحتل المرتبة الأولي ، بينما يأتي قطاع الصناعة والتعدين في المرتبة الثالثة ، يليه قطاع البترول وقطاع الغاز الطبيعي وقطاع الكهرباء وقطاع المياه علي الترتيب . بينما يأتي قطاع الزراعة في المرتبة الأولي في تحقيق أعلي معدل لعائد الجنيه المستثمر خلال فترة الدراسة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخري .

ومن خلال دراسة نصيب قطاع الزراعة من الاستثمارات الحكومية وبعض المتغيرات الاقتصادية للفترة(١٩٩٥/٢٠١٠) تبين انه يقدر بحوالي ٦١٦٠.٥٣ مليون جنيه يمثل نحو ٦.٢٥ %من اجمالي الاستثمارات القومية الحكومية مما يوضح انخفاض نسبة الاستثمارات الزراعية الحكومية،وأن نصيب قطاع الزراعة من اجمالي الناتج القومي المحلي بلغ نحو ١٤.٩٥% مما يدل علي ارتفاع معدل الناتج المحلي الزراعي مقارنة بانخفاض نسبة الاستثمارات الزراعية الحكومية .

ويوضح أيضا نصيب الزراعة من الصادرات/ اجمالي الصادرات القومية غير البترولية يقدر بحوالي ٢٠.٧٩% مما يدل علي ارتفاع معدل نصيب الزراعة من الصادرات المصرية،وأخيرا يوضح أن نصيب الزراعة من تشغيل العمالة/ اجمالي العمالة بلغ نحو ٢٨.٤٤ %مما يدل علي ارتفاع معدل نصيب الزراعة من تشغيل العمالة ويدل ذلك علي أهمية القطاع الزراعي في تشغيل وتوفير فرص العمل في مصر.

ومن خلال النتائج السابقة لاستثمارات القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخري يتبين اخفاض الاستثمارات الزراعية وأن القطاع الزراعي حقق أعلي عائد علي الجنية المستثمر بالمقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخري بالرغم من انخفاض نسبة الاستثمارات الزراعية الحكومية وتحقيق معدل مرتفع من الناتج المحلي الزراعي ، كما تبين أن زيادة استثمارات القطاع الزراعي الخاص كان له التأثير الواضح في

تحقيق عائد مرتفع من عائد الجنيه المستثمر ومن ذلك فأن عائد القطاع الزراعي مرتفع وليس منخفض مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخري بالاقتصاد المصري

المقدمة

يعد العائد علي الاستثمار من أهم المعايير التي تحدد التوزيع القطاعي للاستثمار ، كذلك مجموعة العوامل المحددة للاستثمار الحكومي وفي مقدمتها قدرة القطاع علي تحقيق الأهداف المحددة له من خلال الدولة من خلق فرص العمل أو التنمية أو الحد من عجز ميزان التجاري. وبالرغم من إن قطاع الزراعة يمتلك العديد من المقومات التي تجعله في مقدمة الأولويات الاستثمارية الحكومية والتي تمهد لزيادة معدلات استثمارات القطاع الخاص ، إلا إ ن هناك تدهور مستمر للاستثمارات في القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة مما اثر بشكل ملموس علي عدم قدرة القطاع لتحقيق معدلات التنمية المرجوة منه.

المشكلة البحثية

تتمثل المشكلة البحثية في انخفاض الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى حيث انه في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بلغت الأهمية النسبية لاستثمارات القطاع الزراعي نحو ١٤.٢١% ، بينما بلغ نحو 5.53% عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ مما اثر بشكل ملموس علي عدم قدرة القطاع لتحقيق معدلات التنمية المطلوبة منه.

الهدف البحثي

يهدف البحث إلي معرفة تأثير عائد الاستثمار كأحد المعايير علي تحديد التوزيع القطاعي للاستثمار بالقطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى بالدولة والأهمية النسبية للاستثمارات.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

اعتمد البحث علي الطريقة الاستقرائية الوصفية والكمية وبعض المقاييس الإحصائية ، وكذلك أسلوب تحليل الانحدار المتعدد والمرحلي وتم الاعتماد علي البيانات الثانوية من وزارة التنمية الاقتصادية ومعهد التخطيط القومي بالإضافة إلي النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري .

مناقشة النتائج

تطور إجمالي الاستثمارات القومية في مصر:

بلغ متوسط إجمالي الاستثمارات القومية خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠) بالجدول رقم (١) حوالى 94819.41 مليون جنيه، حيث تبين أن الاستثمارات القومية قد بلغت أدناها عام ١٩٩٣/٩٢ بنحو 32732.2 مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنحو 231827.2 مليون جنيه.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول (٢)، لتطور إجمالي الاستثمارات القومية في مصر، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ حوالى9913.07 مليون جنيه، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١٠.٤٥% من متوسط الاستثمارات القومية والبالغة حوالى94819.41 مليون جنيه خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٩٢-٢٠١٠).

ويلاحظ في السنوات الأخيرة تشجيع استثمارات القطاع الخاص والتوسع في إقامة المشروعات الصغيرة لأصحاب المدخرات الصغيرة والعمل على تجميعهم في مجمعات صناعية وزراعية تدعمها شركات خاصة، وإنشاء مناطق صناعية جديدة تغطى معظم مناطق الجمهورية وكذلك المناطق الحرة التي تعتبر إحدى وسائل جذب الاستثمارات العربية والأجنبية.

وقد ترجع زيادة استثمارات القطاع الخاص في الصناعة إلى تميز بعض الأنشطة الصناعية بحوافز تشجيعية تمثلت في إعفاءات ضريبية وحوافز نقدية مثل إتاحة الائتمان ومعدلات فائدة مدعمة، والتشريعات الخاصة بتوزيع الاستثمار وأسعار الأراضي وغيرها، والحوافز التجارية مثل الحماية الجمركية العالية وتراخيص الاستيراد.

جدول رقم(١): تطور استثمارات القطاعات الاقتصادية (بالمليون جنيه) و الأهمية النسبية لها في مصر خلال الفترة ١٩٩٢/٢٠١٠

السنوات	جملة القطاعات السلعية	الأهمية النسبية %	جملة قطاعات الخدمات الإنتاجية	الأهمية النسبية %	جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية	الأهمية النسبية %	الإجمالي العام للاستثمارات القومية
93/92	15910.8	48.61	7145.3	21.83	9676.1	29.56	32732.2
94/93	17903.1	44.74	9798.7	24.49	12313	30.77	40014.8
95/94	20084.6	43.64	11499.4	24.99	14437.2	31.37	46021.2
96/95	23712.8	43.20	14633.1	26.66	16542.4	30.14	54888.3
97/96	29521.9	43.11	19967.3	29.16	18991.6	27.73	68480.8
98/97	29302.4	47.76	13630	22.22	18416.2	30.02	61348.6
99/98	29452.7	46.00	13576.5	21.21	20994.7	32.79	64023.9
2000/99	27855.2	43.22	13899.8	21.57	22693.8	35.21	64448.8
2001/2000	27427.2	43.14	13665.8	21.49	22488.8	35.37	63581.8
2002/2001	30429.9	45.07	13185.1	19.53	23896.5	35.4	67511.5
2003/2002	29315.6	43.05	16553.7	24.31	22233.8	32.65	68103.1
2004/2003	36098.3	45.37	21533.5	27.07	21924.2	27.56	79556
2005/2004	48110	49.88	23711.4	24.58	24635	25.54	96456.4
2006/2005	61958.3	53.53	28288.7	24.44	25493.9	22.03	115740.9
2007/2006	90794.7	58.45	32273	20.78	32274.2	20.78	155341.9
2008/2007	107706.6	53.9	49902.8	25.01	41925.3	21.01	199534.7
2009/2008	102743.3	52.12	47362	24.02	47031.9	23.86	197137.2
2010/2009	122025.4	52.64	58216.4	25.11	51585.4	22.25	231827.2
إجمالي	850352.8	49.82	408842.5	23.95	447554	26.22	1706749.3
متوسط	47241.82	49.٨٣	22713.47	23.95	24864.11	26.22	94819.41
من الإجمالي %	49.83	49.83	23.95	23.95	26.22	26.22	100

المصدر : الموقع الالكتروني لوزارة التنمية الاقتصادية .

تطور استثمارات القطاعات السلعية فى مصر:

بلغ متوسط استثمارات القطاعات السلعية خلال فترة الدراسة بالجدول رقم (١) حوالى 47241.82 مليون جنيه، حيث بلغت استثمارات القطاعات السلعية أدناها عام 1993/1992 بنحو 15910.8 مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام 2010/2009 بنحو 122025.4مليون جنيه.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول (٢)، لتطور استثمارات القطاعات السلعية في مصر، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ نحو 5591.05 مليون جنيه ، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١١.٨٣%، من متوسط استثمارات القطاعات السلعية والبالغ حوالى47241.82 مليون جنيه خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٩٢-٢٠١٠).وقد ساهمت استثمارات القطاعات السلعية خلال متوسط فترة الدراسة بنحو ٤٩.٨٣% من إجمالي الاستثمارات القومية ، حيث تبين أن الأهمية النسبية لها قد بلغت أدناها عام 2000/2001 بنحو 43.11%، في حين وصلت أقصاها عام 2006/2007 بنحو 58.45%.

تطور استثمارات قطاعات الخدمات الإنتاجية في مصر:

بلغ متوسط استثمارات قطاعات الخدمات الإنتاجية خلال فترة الدراسة بالجدول رقم (١) حوالى 22713.47 مليون جنيه، حيث بلغت استثمارات قطاعات الخدمات الإنتاجية أدناها عام 1993/1992 بنحو 7145.3 مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام 2010/2009 بنحو 58216.4 مليون جنيه.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول (٢)، لتطور استثمارات قطاعات الخدمات الإنتاجية في مصر، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ حوالى2391.81 مليون جنيه ، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو 10.53% من متوسط استثمارات قطاعات الخدمات الإنتاجية والبالغ حوالى22713.47 مليون جنية خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٩٢-٢٠١٠).وقد ساهمت استثمارات قطاعات الخدمات الإنتاجية خلال متوسط فترة الدراسة بنحو 23.95% من إجمالي الاستثمارات القومية ، حيث تبين أن الأهمية النسبية لها قد بلغت أدناها عام 2001/2002 بنحو 19.53%، في حين وصلت أقصاها عام 96/97 بنحو 29.16%.

تطور استثمارات قطاعات الخدمات الاجتماعية في مصر:

بلغ متوسط استثمارات قطاعات الخدمات الاجتماعية خلال فترة الدراسة بالجدول رقم (١) حوالى 24864.11 مليون جنيه، حيث بلغت استثمارات قطاعات الخدمات الاجتماعية أدناها عام 1993/1992 بنحو 9676.1 مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام 2010/2009 بنحو 51585.4 مليون جنيه.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول (٢)، لتطور استثمارات قطاعات الخدمات

الاجتماعية في مصر، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ حوالى1930.2 مليون جنيه ، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو 7.76%، من متوسط استثمارات قطاعات الخدمات الاجتماعية والبالغ نحو24864.11 مليون جنيه خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٩٢-٢٠١٠).

وقد ساهمت استثمارات قطاعات الخدمات الاجتماعية خلال متوسط فترة الدراسة بنحو 26.22% من إجمالي الاستثمارات القومية ، حيث تبين أن الأهمية النسبية لها قد بلغت أدناها عام 2007/2006 بنحو 20.78%، في حين وصلت أقصاها عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو 35.4%.

جدول رقم (٢) : تقدير معدلات الاتجاه الزمني العام لتطور الاستثمار(بالمليون جنيه) للقطاعات المختلفة بالاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠)

البيان	معادلة الاتجاه الزمني العام	R2	معدل التغير السنوي	F المحسوبة
تطور إجمالي الاستثمارات القومية	$\hat{Y}t$ =645.24+9913.07X (0.044) (7.40)*	0.77	١٠.٤٥	54.76
جملة القطاعات السلعية	$\hat{Y}t$ = -5893.18+5591.05X (- 0.68) (7.04)*	0.75	11.83	49.56
جملة القطاعات الانتاجية	$\hat{Y}t$ = -8.77 +2391.81X (-0.0022) (6.585)*	0.73	10.53	43.37
جملة القطاعات الخدمية	$\hat{Y}t$ =6527.207 + 1930.2X (2551.87) (8.187)*	0.80	7.76	67.03

المصدر :جدول رقم (١) .

حيث:

$\hat{Y}t$: القيم التقديرية للقطاعات المختلفة خلال السنة i.

X؛تمثل الزمن i السنوات 18----------,1,2,3

القيم بين الأقواس تمثل قيمة (t) المحسوبة.

(*) تشير إلي معنوية معالم الانحدار أو النموذج عند مستوي معنوية ٠.٠١.

تطور استثمارات القطاعات السلعية :

١- تطور استثمارات القطاع الزراعي:

بلغ متوسط استثمارات قطاع الزراعة خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠) بالجدول رقم (١) بالملاحق نحو 6662.83 مليون جنيه، حيث تبين أن استثمارات القطاع الزراعي قد بلغت أدناها عام ١٩٩٣/١٩٩٢ بنحو 2298.4 مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنحو 9593.5 مليون جنيه. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول رقم (٣) لتطور استثمارات قطاع الزراعة في مصر تأكد إحصائيا معنوية النموذج والذي يشير إلى وجود زيادة سنوية معنوية إحصائيا في استثمارات قطاع الزراعة والتي قدرت بحوالي 248.28 مليون جنيه بمعدل زيادة سنوي قدر بحوالي ٣.٧٣% كما بلغ معامل التحديد حوالي ٠.٤ مما يعنى أن ٤٠% من أسباب زيادة استثمارات قطاع الزراعة ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠) والتي يعكسها متغير الزمن . ومن خلال دراسة الأهمية النسبية لتطور استثمارات قطاع الزراعة فقد اتضح إنها ساهمت خلال متوسط فترة الدراسة بنحو ١٤.١% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات السلعية، حيث تبين أن الأهمية النسبية لها بالجدول رقم (٤) والشكل رقم (١) قد بلغت أدناها عام 2010/2009 بنحو 5.53%، في حين وصلت أقصاها عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بنحو 31.53%.

٢- تطور استثمارات قطاع البترول:

بلغ متوسط استثمارات قطاع البترول خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠) بالجدول رقم (١) بالملاحق نحو ٨٤٦١ مليون جنيه، حيث تبين أن استثمارات قطاع البترول قد بلغت أدناها عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بنحو ٣٣٤٤ مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنحو ٢٨٧٣٢ مليون جنيه. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول (٣)، لتطور استثمارات قطاع البترول في مصر، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ نحو 640.89 مليون جنيه، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٧.٥٧% من متوسط استثمارات قطاع البترول والبالغ نحو ٣٤٤٧.٤ مليون جنية خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٩٢-٢٠١٠) ،

كما بلغ معامل التحديد حوالي ٠.٣٢ مما يعنى أن ٣٢% من أسباب زيادة استثمارات قطاع البترول ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠) والتي يعكسها متغير الزمن .

جدول رقم (٣) : تقدير معدلات الاتجاه الزمني العام لتطور الاستثمار(بالمليون جنيه) لبعض القطاعات السلعية بالاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠)

البيان	معادلة الاتجاه الزمني العام	R2	معدل التغير السنوي	F المحسوبة
استثمارات قطاع الزراعة	$\hat{Y}t$ = ٤٣٠٤.١ + 248.28X (5.27) (3.29)*	0.4٠	3.73	10.84
استثمارات قطاع البترول	$\hat{Y}t$ = 2372.5 + 640.89 X (٠.٩٥) (٢.٧٩)*	0.3٢	7.57	7.83
استثمارات قطاع الغاز الطبيعي	$\hat{Y}t$ = -9282.76 + 1811.16 X (-3.35) (7.08)*	0.75	3.23	50.16
استثمارات قطاع الكهرباء	$\hat{Y}t$ = 1068.2 + 581.05X (0.88) (٥.٢١)*	0.٦٢	8.8٢	27.23
استثمارات قطاع المياه	$\hat{Y}t$ =- ٢٤٢٩.٤ + 447.5X (-2.65) (5.29)*	0.٦3	24.56	28.01
استثمارات قطاع التشييد والبناء	$\hat{Y}t$ = ٢٩.١٩ + ١٩٥.٣٩X (٠.٠٩) (٦.٧١)*	0.٧٣	10.36	45.11
استثمارات قطاع الصناعة والتعدين	$\hat{Y}t$ = ٩٢٦٢.٤ – ٥٦٥.٥٦X (٧.٩) (٥.٢٢-)*	0.63	14.54	27. 3

المصدر :جدول رقم (١) بالملاحق.

حيث:

$\hat{Y}t$ **: القيم التقديرية لإستثمارات القطاعات المختلفة خلال السنة i.**

X: تمثل الزمن i السنوات 18---------1,2,3,

القيم بين الأقواس تمثل قيمة (t) المحسوبة. (*) تشير إلي معنوية معالم الانحدار أو النموذج عند مستوي معنوية ٠.٠١.

وقد ساهمت استثمارات قطاع البترول بنحو ١٧.٩١% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات السلعية ، حيث تبين أن الأهمية النسبية لها بالجدول رقم (٤) والشكل رقم (١) قد بلغت أدناها عام 2009/2008 بنحو ٦.٩٧%، في حين وصلت أقصاها عام 97/96 بنحو ٣٢.٨٨%.

٣- تطور استثمارات قطاع الغاز الطبيعي:

بلغ متوسط استثمارات قطاع الغاز الطبيعي خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠) بالجدول رقم (١) بالملاحق نحو ٧٩٢٣.٤٢ مليون جنيه، حيث تبين أن استثمارات قطاع الغاز الطبيعي قد بلغت أدناها عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بنحو ٥٢٤٥.٢ مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنحو 32565.1 مليون جنيه. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول (٣)، لتطور استثمارات قطاع الغاز الطبيعي في مصر، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ نحو 1811.16 مليون جنيه، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٣.٢٣% من متوسط استثمارات قطاع الغاز الطبيعي والبالغ نحو ٣٤٤٧.٤ مليون جنيه .

كما بلغ معامل التحديد حوالي ٠.٧٥ مما يعنى أن ٧٥% من أسباب زيادة استثمارات قطاع البترول ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠) والتي يعكسها متغير الزمن .

وقد ساهمت استثمارات قطاع الغاز الطبيعي بنحو ١٦.٧٧% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات السلعية ، حيث تبين أن الأهمية النسبية لها بالجدول رقم (٤) والشكل رقم (١) قد بلغت أدناها عام 2003/2002 بنحو ١٧.٨٩%، في حين وصلت أقصاها عام 2009/2008 بنحو ٣٠.٢١%.

٤- تطور استثمارات قطاع الكهرباء:

بلغ متوسط استثمارات قطاع الكهرباء خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠) بالجدول رقم (١) بالملاحق نحو 6588.22 مليون جنيه، حيث تبين أن استثمارات قطاع الكهرباء قد بلغت أدناها عام 99/98 بنحو 3138 مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنحو 15862.6 مليون جنيه. وبتقدير معادلة

الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول (٣)، لتطور استثمارات قطاع الكهرباء في مصر، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ نحو 581.05 مليون جنيه، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٨.٨٣% من متوسط استثمارات قطاع الكهرباء والبالغ نحو ٣٤٤٧.٤ مليون جنية . وبلغ معامل التحديد حوالي ٠.٦٢ مما يعنى أن ٦٢% من أسباب زيادة استثمارات قطاع البترول ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠) والتي يعكسها متغير الزمن .

وقد ساهمت استثمارات قطاع الكهرباء بنحو 13.95% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات السلعية ، حيث تبين أن الأهمية النسبية لها بالجدول رقم (٤) والشكل رقم (١) قد بلغت أدناها عام 2007/2006 بنحو 8.39%، في حين وصلت أقصاها عام ١٩٩٤/١٩٩٣ بنحو 30.53%.

جدول رقم (٤) تطور الأهمية النسبية لاستثمارات القطاعات السلعية في مصر خلال الفترة ١٩٩٢/٢٠١٠

القطاعات الاقتصادية	الزراعة من الإجمالي%	البترول الخام من % الإجمالي	الغاز الطبيعي من الإجمالي%	الاستخراجات الأخرى من الإجمالي%	تكرير البترول من الإجمالي %	أخري تحويلية الإجمالي% من	كهرباء من الإجمالي%	مياه من الإجمالي%	التشييد والبناء من الإجمالي%	الصناعة والتعدين من %الإجمالي
93/92	٥14.4	25.4	0	0	0	0	24.85	0	2.51	32.79
94/93	17.75	20.75	0	0	0	0	30.53	0	3.63	27.39
95/94	16.84	20.94	0	0	0	0	20.91	0	3.24	38.08
96/95	18.91	26.43	0	0	0	0	15.4	0	3.23	36.03
97/96	17.59	32.88	0	0	0	0	13.33	0	4.15	32.06
98/97	27.84	30.99	0	0	0	0	16.75	0	4.62	19.81
99/98	28.59	22.62	0	0	0	0	10.65	0	4.9	33.25
2000/99	29.2	29.96	0	0	0	0	12.51	0	6.07	22.26
2001/2000	29.89	27.8	0	0	0	0	14.84	0	6.34	21.14
2002/2001	31.53	24.41	0	0	0	0	15.93	0	6.28	21.86
2003/2002	21.84	11.41	17.89	٩0.2	5.31	٦19.6	13.34	٧3.7	6.51	0
2004/2003	20.94	12.11	23.11	0.18	5.54	٣11.0	20.36	3.71	3.02	0
2005/2004	15.42	11.16	24.65	0.03	14.75	11.65	16.53	3.33	2.47	0
2006/2005	12.98	14.79	27.59	0.017	8.18	15.23	12.82	1.72	6.67	0
2007/2006	8.58	11.76	18	0.046	3.97	42.18	8.39	4.34	2.73	0
2008/2007	7.49	15.23	18.70	0.0057	6.45	32.82	9.96	6.26	3.08	0
2009/2008	6.68	6.97	30.21	0.0043	5.83	23.06	15.16	8.35	3.738	0
2010/2009	5.53	23.55	26.63	0.0070	2.55	18.37	13	6.9	3.418	0
إجمالي	332.05	369.16	186.78	0.58	52.58	174	285.26	38.38	76.61	284.67
المتوسط	٥18.4	١20.5	٨10.3	0.03	2.92	9.67	15.85	2.13	4.26	15.82

المصدر : جدول رقم (١) بالملاحق.

٥- تطور استثمارات قطاع المياه:

بلغ متوسط استثمارات قطاع المياه خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠) بالجدول رقم (١) بالملاحق نحو 1821.94 مليون جنيه، حيث تبين أن استثمارات قطاع المياه قد بلغت أدناها عام 2006/2005 بنحو 1067.3 مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام 2009/2008 بنحو 8583.7 مليون جنيه. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول (٣)، لتطور استثمارات قطاع المياه في مصر، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ نحو 447.5 مليون جنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢٤.٥٦% من متوسط استثمارات قطاع المياه والبالغ نحو ٣٤٤٧.٤ مليون جنية خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٩٢-٢٠١٠) ، وبلغ معامل التحديد حوالي ٠.٦٣ مما يعنى أن ٦٣% من أسباب زيادة استثمارات قطاع المياه ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠) والتي يعكسها متغير الزمن .

وقد ساهمت استثمارات قطاع المياه بنحو ٣.٨٦% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات السلعية ، حيث تبين أن الأهمية النسبية لها بالجدول رقم (٤) والشكل رقم (١) قد بلغت أدناها عام 2006/2005 بنحو ١.٧٢% ، في حين وصلت أقصاها عام 2009/2008 بنحو ٨.٣٥%.

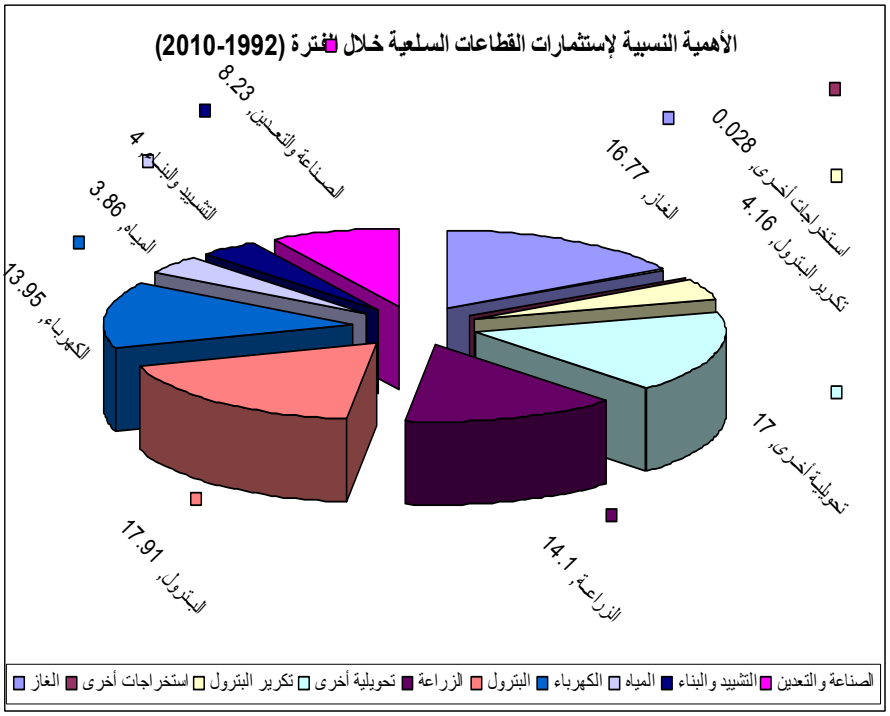

شكل رقم (١) تطور الأهمية النسبية لاستثمارات القطاعات السلعية في مصر خلال الفترة ١٩٩٢/٢٠١٠

المصدر : جدول رقم (٤).

٦ - تطور استثمارات قطاع التشييد والبناء:

بلغ متوسط استثمارات قطاع التشييد والبناء خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠) بالجدول رقم (١) بالملاحق نحو 1885.46مليون جنيه، حيث تبين أن استثمارات قطاع التشييد والبناء قد بلغت أدناها عام ٩٣/٩٢ بنحو ٤٠٠مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام 2010/2009 بنحو 4163.1مليون جنيه. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول رقم (٣)، لتطور استثمارات قطاع التشييد والبناء في مصر تأكد إحصائيا معنوية النموذج المقدر والذي يشير إلى وجود زيادة سنوية معنوية إحصائيا في استثمارات قطاع التشييد والبناء والتي قدرت بحوالي١٩٥.٣٩ مليون جنيه بمعدل زيادة سنوي قدر بحوالي ١٠.٣٦% ، كما بلغ معامل التحديد المعدل حوالي ٠.٧٣ مما يعنى أن ٧٣% من أسباب زيادة استثمارات قطاع التشييد والبناء ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠) والتي يعكسها متغير الزمن .

وقد ساهمت استثمارات قطاع التشييد والبناء بنحو ٤% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات السلعية ، حيث تبين أن الأهمية النسبية لها بالجدول رقم (٤) والشكل رقم (١) قد بلغت أدناها عام 2005/2004 بنحو 2.47%، في حين وصلت أقصاها عام 2006/2005 بنحو ٦.٦٧%.

٧- تطور استثمارات قطاع الصناعة والتعدين :

بلغ متوسط استثمارات قطاع الصناعة والتعدين خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠) بالجدول رقم (١) بالملاحق نحو 3889.6 مليون جنيه، حيث تبين أن استثمارات قطاع الصناعة والتعدين قد بلغت أدناها عام ١٩٩٤/١٩٩٣ بنحو 4894.4 مليون جنيه، كما بلغت أقصاها عام 1999/1998 بنحو 9792 مليون جنيه. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول رقم (٣)، لتطور استثمارات قطاع الصناعة والتعدين في مصر تأكد إحصائيا معنوية النموذج المقدر والذي يشير إلى وجود نقص سنويا معنوي إحصائيا في استثمارات

قطاع الصناعة والتعدين والتي قدرت بحوالي ٥٦٥.٥٦مليون جنيه بمعدل نقص سنوي قدر بحوالي ١٤.٥٤% ، و بلغ معامل التحديد حوالي ٠.٦٣ مما يعنى أن ٦٣% من أسباب نقص استثمارات قطاع الصناعة والتعدين ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠) والتي يعكسها متغير الزمن.

وقد ساهمت استثمارات قطاع الصناعة والتعدين بنحو ١٥.٨٢% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات السلعية ، حيث تبين أن الأهمية النسبية لها بالجدول رقم (٤) والشكل رقم (١) قد بلغت أدناها عام ١٩٩٨/١٩٩٧ بنحو 19.81%، في حين وصلت أقصاها عام ١٩٩٥/١٩٩٤ بنحو 38.08%.وقد يعزي نقص استثمارات قطاع الصناعة والتعدين إلي قرار الدولة بخصخصة القطاع العام بداية من عام ٢٠٠٢.

تطور استثمارات قطاع الزراعة عام وخاص :

ومن خلال الجدول رقم (٥) يتبين أن مساهمة استثمارات القطاع العام الزراعية في حالة تذبذب بين الزيادة والنقص حيث بلغ أقصي مساهمة بنحو 4351.3 مليون جنيه عام 97 بينما بلغت ادني مساهمة نحو 1573.4 مليون جنيه عام ٩٢ وبمتوسط سنوي بلغ نحو 2888.88 مليون جنيه خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام الواردة بجدول (٦) لتطور استثمارات القطاع العام الزراعية فى مصر، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا غير معنوي إحصائيا بلغ نحو 40.35 مليون جنيه، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو 1.4 % من متوسط الاستثمارات المحلية الزراعية والبالغ نحو2888.88 مليون جنيه خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٩٢-٢٠١٠) ، كما بلغ معامل التحديد حوالي 0.09 مما يعنى أن 9% من أسباب زيادة الاستثمارات القطاع العام الزراعي ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠) والتي يعكسها متغير الزمن .

كما تبين أن استثمارات القطاع الخاص الزراعية في حالة تذبذب بين الزيادة والنقص أيضا حيث بلغ أقصي مساهمة بنحو5898 مليون جنيه عام2001 بينما بلغت ادني مساهمة نحو 725 مليون جنيه عام ٩٢ ، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 3773.94 مليون جنيه خلال فترة الدراسة . وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول (٦) لتطور استثمارات القطاع الخاص الزراعية ، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ نحو 207.93 مليون جنيه، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٥.٥١ % من متوسط الاستثمارات المحلية الزراعية والبالغ نحو3773.94 مليون جنيه خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٩٢-٢٠١٠) ، كما بلغ معامل التحديد حوالي 0.49 مما يعنى أن 49% من أسباب زيادة الاستثمارات القومية المحلية ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠) والتي يعكسها متغير الزمن .

كما تبين أن إجمالي الاستثمارات الزراعية في حالة تذبذب بين الزيادة والنقص أيضا حيث بلغ أقصي مساهمة بنحو 9593.5 مليون جنيه عام2001 بينما بلغت ادني مساهمة نحو 2298.4 مليون جنيه عام ٩٢ ، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 6662.82 مليون جنيه وبزيادة بلغت نحو ٣١٤.٧% خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (٥): تطور الاستثمارات السلعية للقطاعين العام والخاص (بالمليون جنيه)بقطاع الزراعة للفترة (١٩٩٢- ٢٠١٠)

السنوات	الزراعة		
	عام	خاص	جملة
٩٣/٩٢	**1573.4**	**725**	**2298.4**
٩٤/٩٣	**2325.1**	**853**	**3178.1**
94/95	**1863.4**	**1518**	**3381.4**
95/96	**2072.4**	**2412**	**4484.4**
96/97	**2469.2**	**2723**	**5192.2**
97/98	**4351.3**	**3806**	**8157.3**
98/99	**3895.1**	**4524**	**8419.1**
99/2000	**3212.5**	**4921**	**8133.5**
2000/2001	**2888.3**	**5309**	**8197.3**
2001/2002	**3695.5**	**5898**	**9593.5**
2002/2003	**3220.3**	**3183.3**	**6403.6**
2003/2004	**3559**	**4000**	**7559**
2004/2005	**3170.1**	**4250.1**	**7420.2**
2005/2006	**2799.7**	**5244.1**	**8043.8**
2006/2007	**2433.7**	**5357.5**	**7791.2**
2007/2008	2849.5	5223	8072.5
2008/2009	2743.3	4119	6862.3
2009/2010	2878.1	3865	6743.1
متوسط	2888.88	3773.94	6662.82

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول (٦) لتطور استثمارات القطاع الخاص والعام الزراعية ، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ نحو 248.28 مليون جنيه، وبنسبة تغير سنوية تقدر بنحو ٣.٧٢ % من متوسط الاستثمارات المحلية الزراعية والبالغ نحو6662.82 مليون جنيه خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٩٢-٢٠١٠) ، كما بلغ معامل التحديد حوالي 0.40 مما يعنى أن ٤٠% من أسباب زيادة الاستثمارات القومية المحلية ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠) والتي يعكسها متغير الزمن .

جدول رقم (٦) معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور الاستثمار الزراعي المحلي العام والخاص في مصر خلال الفترة (١٩٩٢/ ٢٠١٠)

البيان	معادلة الاتجاه الزمني العام	R2	معدل التغير السنوي %	F المحسوبة
الاستثمار الزراعي العام (محلي)	Y=2505.52+40.35X (7.23) (1.26)*	0.0٩	١.٣٩	1.٥9
الاستثمار الزراعي الخاص(محلي)	Y=1798.55+207.93X (3.177) (3.976)*	0.4٩	٥.٥١	15.81
ا لاستثمارات المحلية الزراعية (العام والخاص)	Y = 4304.076+ 248.28X (5.27) (3.29)*	0.40	٣.٧٣	10.84

المصدر: جدول رقم (٤). حيث:

$\hat{Y}t$ **: القيم التقديرية خلال السنة i.**

X: تمثل الزمن i السنوات 18----------1,2,3,

القيم بين الأقواس تمثل قيمة (t) المحسوبة. (*) تشير إلي معنوية معالم الانحدار أو النموذج عند مستوي معنوية ٠.٠١.

عائد الجنيه المستثمر لبعض القطاعات الاقتصادية السلعية بالاقتصاد المصري:

ومن خلال دراسة عائد الجنيه المستثمر لمعرفة كفاءة القطاعات الاقتصادية في تحقيق اكبر عائد وذلك من خلال المعادلة :عائد الجنيه المستثمر = إجمالي الناتج المحلي / إجمالي الاستثمارات المنفذة

جدول (٧): تطور عائد الجنيه المستثمر لبعض القطاعات الاقتصادية السلعية بالاقتصاد المصري للفترة من ١٩٩٥/٢٠١٠

السنوات	الزراعة	البترول	الغـــــاز	الكهرباء	المياه	التشـــييد	الصـــناعة

والتعدين	والبناء			الطبيعي			
4.44	14.39	-	1.09	-	2.3	8.024	95/96
4.58	9.87	-	1.06	-	1.8	8.07	96/97
8.41	10.15	-	0.87	-	1.71	5.6	97/98
5.64	10.1	-	1.46	-	1.95	5.81	98/99
9.87	8.95	-	1.42	-	2.79	6.5	99/2000
10.95	9.07	-	1.3	-	3.45	6.72	2000/2001
10.21	8.67	-	1.22	-	4.25	6.08	2001/2002
11.91	8.76	1.48	1.63	2.74	6.24	9.97	2002/2003
19.82	17	1.34	0.94	2.74	5.97	9.16	2003/2004
15.27	16.91	1.21	0.99	2.32	3.26	10.15	2004/2005
9.96	5.75	2.02	1.12	2.83	3.24	10.17	2005/2006
2.91	12.18	0.61	1.3	3.46	3.51	12.83	2006/2007
3.81	11.1	0.39	1.1	3.65	2.77	14.01	2007/2008
6.68	11.47	0.35	0.84	2.65	5.48	19.74	2008/2009
8.33	12.64	0.41	1.11	3.04	5.47	24.53	2009/2010
132.79	167.01	7.81	17.45	23.43	54.19	157.364	إجمالي
8.85	11.13	0.52	1.16	1.56	3.61	10.49	متوسط

المصدر : الموقع الالكتروني لوزارة التنمية الاقتصادية .

ويبين الجدول رقم (٧) إن قطاع الزراعة حقق اعلي معدل للعائد علي الجنيه المستثمر خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٠ بنحو ٢٤.٥٣ جنيه عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، بينما أقل عائد تحقق عام ٩٨/٩٧ بنحو ٥.٦ جنيه وبمتوسط بلغ نحو ١٠.٤٩ جنيه خلال فترة الدراسة .

بينما قطاع البترول حقق اعلي معدل للعائد علي الجنيه المستثمر خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٠ بنحو ٦.٢٤ جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، بينما أقل عائد تحقق عام ٩٧/٩٦ بنحو ١.٨جنيه وبمتوسط بلغ نحو ٣.٦١ جنيه خلال فترة الدراسة .وقد حقق قطاع الغاز الطبيعي اعلي معدل للعائد علي الجنيه المستثمر خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٠ بنحو ٣.٦٥ جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، بينما أقل عائد تحقق عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بنحو ٢.٣٢ جنيه وبمتوسط بلغ نحو ١.٥٦ جنيه لنفس الفترة.

كما حقق قطاع الكهرباء اعلي معدل للعائد علي الجنيه المستثمر خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٠ بنحو ١.٦٣ جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، بينما أقل عائد تحقق عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنحو ٠.٨٤ جنيه وبمتوسط بلغ نحو ١.١٦ جنيه خلال فترة الدراسة. وحقق قطاع المياه اعلي معدل للعائد علي الجنيه المستثمر خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٠ بنحو 2.02 جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، بينما أقل عائد تحقق عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنحو 0.35 جنيه وبمتوسط بلغ نحو ٠.٥٢ جنيه خلال فترة الدراسة.

و حقق قطاع التشييد والبناء اعلي معدل للعائد علي الجنيه المستثمر خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٠ بنحو ١٧ جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، بينما أقل عائد تحقق عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بنحو 5.75 جنيه وبمتوسط بلغ نحو ١١.١٣ جنيه خلال فترة الدراسة. وأخيرا حقق قطاع الصناعة والتعدين اعلي معدل للعائد علي الجنيه المستثمر خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٠ بنحو 19.82 جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، بينما أقل عائد تحقق عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بنحو 2.91 جنيه وبمتوسط بلغ نحو ٨.٨٥ جنيه خلال فترة الدراسة .

ومن خلال ذلك يتبين التفاوت في متوسط معدلات العائد بين القطاعات السلعية وأن قطاع الزراعة احتل المرتبة الثانية في تحقيق اعلي متوسط عائد للجنيه المستثمر خلال فترة الدراسة ، وأن قطاع التشييد والبناء يحتل المرتبة الأولي ، بينما يأتي قطاع الصناعة والتعدين في المرتبة الثالثة ، يليه قطاع البترول وقطاع الغاز الطبيعي وقطاع الكهرباء وقطاع المياه علي الترتيب . بينما يأتي قطاع الزراعة في المرتبة الأولي في تحقيق أعلي معدل لعائد الجنيه المستثمر خلال فترة الدراسة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخري .

تطور عائد الجنيه المستثمر لبعض القطاعات الاقتصادية:

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول (٨) ، لتطور عائد الجنيه المستثمر بقطاع الزراعة في مصر، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ نحو ٠.٦٧ جنيه، ومعدل التغير السنوي يقدر بنحو ٦.٣٨% ، كما بلغ معامل التحديد حوالي ٠.٦٠ مما يعنى أن ٦٠% من أسباب زيادة عائد الجنيه المستثمر بقطاع الزراعة ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٠) والتي يعكسها متغير الزمن .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الواردة بجدول (٨) ، لتطور عائد الجنيه المستثمر بقطاع البترول في مصر، يتضح أنها قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا بلغ نحو ١.٧٧ جنيه، ومعدل التغير السنوي يقدر بنحو ٤٨.٩٩% ، كما بلغ معامل التحديد حوالي ٠.٣٧ مما يعني أن ٣٧% من أسباب زيادة عائد الجنيه المستثمر بقطاع البترول ترجع إلى العوامل التي سادت خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٠) والتي يعكسها متغير الزمن .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور عائد الجنيه المستثمر بقطاع الغاز الطبيعي وقطاع الكهرباء، وقطاع التشييد والبناء،وقطاع الصناعة والتعدين، وقطاع المياه في مصر لم تثبت المعنوية الإحصائية لحدوث زيادة لها.

جدول رقم (٨) : تقدير معدلات الاتجاه الزمني العام لتطور عائد الاستثمار لبعض القطاعات السلعية بالاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٠)

البيان	معادلة الاتجاه الزمني العام	R2	معدل التغير السنوي	F المحسوبة
عائد استثمارات قطاع الزراعة	Y= ٠.٩٢ + 0.٦٧X (٠,٥٩) (٥.٠٩)	0.٦٠	6.38	٢٥.٩٧
عائد استثمارات قطاع البترول	Y = 1.٥٧ + ١.٧٧ X (٠.٦٢) (٢.٧٧)	0.37	٤٨.٩٩	7.69

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (٧) .

- تم حساب الاتجاه العام في الصورة الخطية $Y_i = \alpha + \beta X_i$

حيث أن :

Y_i = القيمة التقديرية للمتغيرات. β = معامل الانحدار .

X_i = الزمن i = 1, 2, 3..., 13

( ) القيمة بين الأقواس تمثل قيمة (T) المحسوبة .

نصيب قطاع الزراعة من الاستثمارات الحكومية وبعض المتغيرات الاقتصادية:

من خلال دراسة نصيب قطاع الزراعة من الاستثمارات الحكومية وبعض المتغيرات الاقتصادية للفترة(١٩٩٥/٢٠١٠) بالجدول رقم (٩) تبين انه يقدر بحوالي ٦١٦٠.٥٣ مليون جنيه يمثل نحو ٦.٢٥ %من اجمالي الاستثمارات القومية الحكومية مما يوضح انخفاض نسبة الاستثمارات الزراعية الحكومية .

جدول رقم (٩) نصيب قطاع الزراعة من الاستثمارات الحكومية وبعض المتغيرات الاقتصادية للفترة(١٩٩٥/٢٠١٠) بالمليون جنيه

البيان	القيمة
اجمالي الاستثمارات القومية الحكومية (العام)	٩٨٦٣٤.٨١
الاستثمارات الزراعية الحكومية	٦١٦٠.٥٣
الاستثمارات الزراعية الحكومية/ اجمالي الاستثمارات القومية الحكومية %	٦.٢٥%
اجمالي الناتج القومي المحلي	٩٩٣٢٣٧.٧٩
اجمالي الناتج الزراعي المحلي	١٤٨٤٨٣.٦٧
الناتج الزراعي/ الناتج القومي المحلي%	١٤.٩٥%
نصيب الزراعة من الصادرات	١٨٢٠.٧٦
اجمالي الصادرات القومية غير البترولية	٨٧٥٨.٣٧
نصيب الزراعة من الصادرات/ اجمالي الصادرات القومية غير البترولية	%٢٠.٧٩
نصيب الزراعة من تشغيل العمالة (بالألف عامل)	١٠٠٨٩.٢٣
اجمالي العمالة (بالألف عامل)	٣٥٤٧٥.٤
نصيب الزراعة من تشغيل العمالة/ اجمالي العمالة%	٢٨.٤٤%

المصدر: الموقع الالكتروني لكل من

- **وزارة التنمية الاقتصادية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء**

وتجدر الاشارة بأهمية الاستثمارات الزراعية الحكومية في تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي حيث ان الجزء الاكبر من الاستثمارات الزراعية الحكومية يتم توجيه للخدمات الزراعية كشق الترع والمصارف ، واستنباط الاصناف العالية الجودة والانتاج بالإضافة الي اعمال البنية الاساسية للزراعة والتي لايستطيع القطاع الخاص ادائها.

كما يوضح الجدول ان نصيب قطاع الزراعة من اجمالي الناتج القومي المحلي بلغ نحو ١٤.٩٥% مما يدل علي ارتفاع معدل الناتج المحلي الزراعي مقارنة بانخفاض نسبة الاستثمارات الزراعية الحكومية مما يؤدي الي تشجيع الدولة لزيادة الاستثمارات الزراعية.

ويوضح الجدول أيضا نصيب الزراعة من الصادرات/ اجمالي الصادرات القومية غير البترولية يقدر بحوالي ٢٠.٧٩% مما يدل علي ارتفاع معدل نصيب الزراعة من الصادرات المصرية.

وأخيرا يوضح الجدول أن نصيب الزراعة من تشغيل العمالة/ اجمالي العمالة بلغ نحو ٢٨.٤٤ % مما يدل علي ارتفاع معدل نصيب الزراعة من تشغيل العمالة ويدل ذلك علي أهمية القطاع الزراعي في تشغيل وتوفير فرص العمل في مصر.

أهم محددات الإستثمار الزراعى فى مصر

يتناول الجزء التالى من البحث دراسة بعض العوامل والمتغيرات المؤثرة على الإستثمارات الزراعية فى مصر، حيث تم توصيف نموذج قياسى يشتمل على مجموعة متغيرات مستقلة من المفترض أن يكون لها تأثير على الإستثمارات الزراعية الحقيقية وهى:الإدخار الزراعى بالمليون جنيه (X1)، القروض الزراعيه بالمليون جنية (X2)، سعر الصرف(جنية/دولار) (X3)،سعر الخصم (X4)، معدل التضخم (X5)، سعر الفائدة بالجهاز المصرفى(X6).

ولقد تم تقدير دالة الاستثمارات الزراعية فى كل من الصورة الخطيه واللوغارتميه المزدوجه، وللتغلب على مشكلة الإزدواج الخطى "Multicollinearity" الموجودة بين المتغيرات المستقلة وفقا لمصفوفة الإرتباط بالملحق تم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطى المتدرج "Step-Wise Regression" لتلافى تلك المشكلة.

ولقد أسفر التقدير القياسى عن تأثر الإستثمارات الزراعية بكل الإدخار الزراعى بالنليون جنيه (X1)، القروض الزراعيه بالمليون جنية (X2)، سعر الصرف(جنية/دولار) (X3)،وايضا أفضلية الصوره الخطية فى التقدير وفقا لمعيار معامل التحديد هذا وتوضح نتائج تقدير المعادلة التالية:

$$\hat{Y}t = 17717.11 + 0.25x1 + 0.011x2 - 1102.12x3$$

(١٢.٧٤)* (-3.024)** (-1.213)* (-2.94)*

$R^2 = 0.89$ F=19.30

حيث:

$\hat{Y}t$: الإستثمارات الزراعية خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠١٠)

X1: الإدخار الزراعى بالمليون جنيه

X2 :القروض الزراعية بالمليون جنيه

X3: سعر الصرف(جنيه/دولار)

القيم بين الأقواس تمثل قيمة (t) المحسوبة. (*) تشير إلي معنوية معالم الانحدار أو النموذج عند مستوي معنوية ٠.٠٥.

(**) تشيرإلي معنوية معالم الانحدار أو النموذج عند مستوي معنوية ٠.٠١.

ومنها يتضح معنوية النموذج إحصائيا عند مستوى ٠.٠١، ويوضح معامل تحديد تلك المعادلة أن نحو ٨٩% من التغيرات الحادثة فى الإستثمار الزراعى الحقيقيى ترجع إلى التغير فى كل من الإدخار الزراعى، والقروض الزراعيه بالمليون جنيه، وسعر الصرف(جنية/دولار) ، بينما ترجع باقى التغيرات لعوامل أخرى غير مقاسة بالمعادلة.

ومن خلال النتائج السابقة لاستثمارات القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخري يتبين اخفاض الاستثمارات الزراعية وأن القطاع الزراعي حقق أعلي عائد علي الجنية المستثمر بالمقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخري بالرغم من انخفاض نسبة الاستثمارات الزراعية الحكومية وتحقيق معدل مرتفع من الناتج المحلي الزراعي ، كما تبين أن زيادة استثمارات القطاع الزراعي الخاص كان له التأثير الواضح في تحقيق عائد مرتفع من عائد الجنيه المستثمر ومن ذلك فأن عائد القطاع الزراعي مرتفع وليس منخفض مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخري بالاقتصاد المصري كما أشارت النتائج إلى أن الإدخار الزراعى ،والقروض الزراعية ،وسعر الصرف(جنيه/دولار) من أهم العوامل المؤثرة فى الإستثمارات الزراعية.

التوصيات:

يمكن للدراسة الخروج ببعض التوصيات المتعلقة بضرورة العمل على زيادة حجم الإستثمارات الموجهه للقطاع الزراعى، وبما يتلائم مع مكانته فى زيادة الانتاج ومساهمته فى الصادرات القومية، والعمل على رفع كفاءة الموارد الإقتصادية الزراعية، وذلك من خلال الاتى:

١- الإهتمام ببرامج التمويل الزراعى بتوفير قروض زراعية بشروط ميسرة لتشجيع الإستثمار الزراعى.

٢- تبنى الدولة سياسات نقدية تساعد فى التحكم بسعر الصرف والحفاظ على قيمة العملة المحلية وخفض معدلات التضخم.

المراجع

- البنك الاهلي - النشرة الاقتصادية - اعداد مختلفة.
- البنك الاهلي - موقع البنك الاهلي الالكتروني.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الموقع الالكتروني.
- سوزان مصطفي أحمد(دكتور) ، دراسة تحليلية للعائد علي الاستثمار في قطاع الزراعة مقارنا ببعض القطاعات الاقتصادية الأخري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد العشرون، العدد الرابع ، ديسمبر ٢٠١٠.
- وزارة التنمية الاقتصادية – الموقع الالكتروني .
- Rudiger Dornbusch & Stanley F ischer, “Macro- Economics”, McGraw-Hill Book Company, New York, USA, p27, 1984.

الملاحق

جدول رقم (١) تطور استثمارات القطاعات السلعية(بالمليون جنيه) في مصر خلال الفترة ١٩٩٢/٢٠١٠

القطاعات الاقتصادية السلعية	الزراعة	البترول الخام	الغاز الطبيعي	الكهرباء	المياه	التشييد والبناء	الصناعة والتعدين	جملة القطاعات
93/92	2298.4	4041.3	-	3953.7	-	400	5217.4	15910.8
94/93	3178.1	3714.3	-	5466.3	-	650	4894.4	17903.1
95/94	3381.4	4205.8	-	4199.2	-	650	7648.2	20084.6
96/95	4484.4	6266.8	-	3651.2	-	767	8543.4	23712.8
97/96	5192.2	9706.3	-	3934.5	-	1225	9463.9	29521.9
98/97	8157.3	9080.2	-	4908.1	-	1352.5	5804.3	29302.4
99/98	8419.1	6662.2	-	3138	-	1441.4	9792	29452.7
2000/99	8133.5	8344.4	-	3485.8	-	1691.4	6200.1	27855.2
2001/2000	8197.3	7623.5	-	4070.4	-	1738.2	5797.8	27427.2
2002/2001	9593.5	7428.7	-	4846.7	-	1909.7	6651.3	30429.9
2003/2002	6403.6	3344	5245.2	3910.2	1104.6	1907.1	-	29315.6
2004/2003	7559	4372.1	8343.6	7348.9	1340.1	1089.2	-	36098.3
2005/2004	7420.2	5371	11858.7	7951	1600.2	1189.3	-	48110
2006/2005	8043.8	9164.1	17092.2	7940.8	1067.3	4135.6	-	61958.3
2007/2006	7791.2	10675.6	16336.3	7621.1	3942	2477.5	-	90794.7
2008/2007	8072.5	16408.7	20143	10725	6742.9	3314.6	-	107706.6
2009/2008	6862.3	7157	31037.5	15575	8583.7	3836.7	-	102743.3
2010/2009	6743.1	28732	32565.1	15863	8414.2	4163.1	-	122025.4
إجمالي	119931	152298	142621.6	118588	32795	33938.3	70012.8	850352.8
المتوسط	6662.83	8461	7923.42	6588.2	1821.9	1885.46	3889.6	47241.82
%الإجمالي من	14.1	17.91	16.77	13.95	3.86	4	8.23	100

المصدر : الموقع الالكتروني لوزارة التنمية الاقتصادية .

جدول رقم (٢): تطور بعض محددات الإستثمارات الزراعية فى مصر خلال الفترة من(٢٠٠٠-٢٠١٠)

السنوات	الاستثمارات الزراعية (بالمليون جنيه)	الادخار الزراعي الجاري (بالمليون جنيه)	القروض الزراعية (بالمليزن جنيه)	سعر الصرف جنيه/الدولار	سعر الفائدة بالجهاز المصرفي %	معدل التضخم%	سعر الخصم%
2000	11610	10328.81	9985.11	3.652	11	2	12
2001	11066	10417.93	11152.3	4.067	10	3	12
2002	8971	10442.4	10521.1	4.53	10	4	11
2003	9492	11164.85	106567	5.95	9	11	10
2004	9003	11887.83	12047.8	5.75	10	12	10
2005	7930	13562.28	13338.4	5.788	9	4	9
2006	7791.02	15908.92	15418.9	5.748	10	11	9
2007	8072.5	16657.1	15775.9	5.644	9.6	11.07	9
2008	6862.3	17411.3	16387	5.727	9	13	10
2009	6563.1	18165.4	16998.1	5.69	9.25	13.3	10
2010	7323.5	18919.6	17609.1	5.34	8.25	12.9	10.5

المصدر: ١- البنك المركزى المصرى، التشرة الإقتصادية، أعداد متفرقة.
٢- تقارير المتابعة السنوية لخطط التنمية -معهد التخطيط القومي - اعداد مختلفة .

مصفوفة الإرتباط بين أهم المحددات التى يعتقد فى تأثيرها على الإستثمارات الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

	الاستثمارات الزراعية	*الادخار الزراعي الجاري*	*القروض الزراعية*	*سعر الصرف جنيه/الدولار*	*معدل التضخم%*	*سعر الفائدة بالجهاز المصرفي %*	*سعر الخصم%*
الاستثمارات الزراعية	1						
الادخار الزراعي الجاري	0.86789	1					
القروض الزراعية	0.096853	-0.19097	1				
سعر الصرف جنيه/الدولار	-0.77173	0.565036	0.352906	1			
معدل التضخم%	-0.74288	0.748442	0.237761	0.77799	1		
سعر الفائدة بالجهاز المصرفي %	0.701668	-0.63769	-0.31748	-0.6544	-0.57879	1	
سعر الخصم%	0.721371	-0.54261	-0.1279	-0.89507	-0.56561	0.449781	1

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق.

A COMPARATIVE ANALYSIS OF RETURN ON INVESTMENTS TO THE AGRICULTURAL SECTOR AND OTHER SECTORS OF THE EGYPTIAN ECONOMY

Mustafa, R. H. and Rehab A. M. E. S. Nada
Desert Research Center - Division of Economic and Social Studies

ABSTRACT

That the investments of the most important means of achieving economic development programs , which are affected by the size of investments available , as it increased investments greater contribution to increasing employment opportunities and therefore the problem of the study lies in the lower investment -oriented agricultural sector compared to other economic sectors which impact significantly on the sector's inability to achieve the rates of development required him to study aims to determine the impact of return on investment as one of the criteria to determine the sectoral distribution of investment in the agricultural sector and other economic sectors the state and the relative importance of investments and possible to obtain important results so that the average investments of the

Agriculture sector during the period (1992-2010) to 6.66283 billion pounds, it was found that the agricultural sector investment has reached the lowest in 1992 / 1993 at about 2.2984 billion pounds, as a peak in 2001/2002 at about 9.5935 billion pounds. By studying the return Pound investor economic sectors showing the disparity in rates of return between commodity sectors and the agriculture sector ranked second in achieving the highest return of the pound investor, and building and construction sector ranked first, while comes industry and mining in third place, followed by petroleum and natural gas sector and the electricity sector and the water sector, respectively. It is the study of the relationship between the yield pound investor and investments implemented the different economic sectors show an inverse relationship (negative) during the period (95/96 - 2009/2010) is not significant statistically for agriculture and estimated -0.00094 million pounds respectively. It is through the study of the agriculture sector 's share of government investment and some economic variables for the period (1995 / 2010) show that an estimated 6.16053 billion pounds , representing about 6.25 % of the total national government investment , which explains the low proportion of government agricultural investments. And the agriculture sector's share of total GDP amounted to about 14.95 %, which indicates a high rate of agricultural GDP compared with a decline proportion of government agricultural investments. And also demonstrates agriculture's share of exports / total national non - oil exports is estimated at 20.79 %, which indicates the high rate of agriculture's share of Egyptian exports. Finally table shows that the share of agriculture in employment / total employment amounted to about 28.44 % , which indicates a high rate share of agriculture in employment and indicates that the importance of the agricultural sector in the operation and providing job opportunities in Egypt.

قام بتحكيم البحث

أ.د / محمد جبر المغربى — **كلية الزراعة – جامعة المنصورة**

أ.د / احمد محمد صقر — **مركز البحوث الزراعية**